

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل
محددات تمويل التعليم الجامعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وانعكاسها على البحث العلمي

محددات تمويل التعليم الجامعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وانعكاسها على البحث العلمي

م. أحمد هاشم جواد

كلية الآداب – جامعة بابل

Determinants of university education funding in Iraq after 2005 and their impact on scientific research

Lec. Ahmed Hashem Jawad

College of Arts - University of Babylon

ahmed.jawad@uobabylon.edu.iq

مستخلص

يُعد الاهتمام بموضوع تمويل التعليم الجامعي من قبل أصحاب القرار في العراق حاجة ضرورية وملحة، كون ان عملية البحث العلمي تتطلب تمويلاً كافياً ومستمراً من أجل إعطاء ثمار ذلك البحث. ما يستدعي بناء سياسات تعليمية فعّالة وملائمة لبيئة التعليم الجامعي، وتوظيف كل ما من شأنه أن يؤثر في زيادة نسب التخصيصات المالية في الموازنات السنوية. توجد هناك مجموعة من المحددات التي تجعل من تمويل التعليم شحيحاً ولا يلبي متطلبات العملية التعليمية في الجامعات العراقية، مما يستدعي قيام أصحاب القرار البحث عن مصادر جديدة للتمويل تساهم في انعاش التعليم الجامعي وتطوير البحث العلمي. قدم البحث مجموعة من المقترحات التي نعتقد أنها ملائمة ومناسبة لتنشيط وزيادة تمويل التعليم الجامعي.

Abstract

Decision-makers in Iraq must pay attention to the issue of university education funding, a pressing need, given that scientific research requires adequate and sustained funding to yield results. This calls for the development of effective educational policies appropriate to the university education environment, and the implementation of all measures that will influence the increase in financial allocations in annual budgets. There are a number of constraints that make education funding scarce and insufficient to meet the educational requirements of Iraqi universities. This requires decision-makers to explore new sources of funding that contribute to revitalizing university education and developing scientific research. The research presents a set of proposals that we believe are appropriate and suitable for revitalizing and increasing university education funding.

المقدمة

يُعد التعليم الجامعي ركيزة أساسية لبناء المجتمعات المتقدمة، لما له من دور حيوي في إعداد الموارد البشرية وتنمية القدرات العلمية والبحثية. وفي العراق، ورغم الجهود التي بُذلت لإعادة بناء

قطاع التعليم العالي بعد عام ٢٠٠٥، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة، أبرزها ضعف منظومة التمويل. لقد شهد العراق بعد هذا التاريخ تحولات سياسية وأمنية واقتصادية عميقة، انعكست سلباً على قطاعات الدولة كافة، ومنها قطاع التعليم العالي. فبينما ازدادت الحاجة إلى تطوير الجامعات وتوسيع طاقتها الاستيعابية وتحسين جودة خدماتها، بقيت الموارد المالية المحدودة، والاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي، عائقاً أمام تحقيق هذا الطموح. كما ساهمت عوامل أخرى، مثل الفساد الإداري، وضعف الاستقلال المالي للجامعات، وغياب سياسات تمويلية واضحة، في تفاقم أزمة التمويل الجامعي.

في ضوء ما تقدم، يسعى هذا البحث إلى تحليل بيئة وواقع تمويل السياسات التعليمية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، والكشف عن المحددات والعوامل التي أعاقَت تطوره، وصولاً إلى مقترحات قابلة للتطبيق، تهدف إلى تحقيق استدامة مالية تدعم تطور الجامعات وتحسين جودة مخرجاتها.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بأن نقص التمويل لا يقتصر على نقص الأموال فحسب، بل تمتد إلى سوء رسم وتنفيذ السياسات التعليمية وسوء إدارة الموارد المتاحة، وغياب التخطيط الاستراتيجي القائم على أسس اقتصادية وتنموية، وهناك محددات تقف عائقاً أما تحسين تمويل التعليم الجامعي. كما أن غياب التنوع في مصادر التمويل، كالشراكات مع القطاع الخاص، أو استثمار البحث العلمي، زاد من هشاشة البنية المالية للجامعات العراقية. فما هي محددات التمويل الجامعي؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ وما هي المقترحات التي تساهم في تطوير وتنويع مصادر التمويل الجامعي في العراق؟

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على حقيقة مفادها أن اكتفاء مؤسسات التعليم الجامعي بالتمويل الحكومي يجعلها فقيرة في إنتاج منظومة بحث علمي متطور، لذا يحتم ذلك على الجامعات العراقية من انتاج طرائق عدة لتنويع وتطوير مصادر التمويل.

استعملنا المنهج الوصفي التحليلي لغرض الإحاطة بالمشكلة. قُسم البحث على مبحثين تناول الأول: بيئة وتمويل السياسة العامة التعليمية، وتناول المبحث الثاني: محددات تمويل السياسات التعليمية الجامعية بعد عام 2005 ومقترحات تطويرها.

المبحث الأول: بيئة وتمويل التعليم الجامعي في العراق

تُعد بيئة وتمويل التعليم الجامعي من أهم العوامل التي تؤثر في تطوير العملية التعليمية والبحث العلمي على حد سواء. بعد عام 2005، واجه العراق تحديات معقدة في هذا المجال، تمثلت في اضطراب السياسات العامة ومنها التعليمية، وغياب الاستقرار المالي، مما انعكس سلباً على جودة

التعليم والبحث العلمي. هذا البحث يسعى إلى تحليل البيئة ومحددات تمويل التعليم الجامعي في العراق خلال هذه المرحلة، وتبيان أثرهما على البحث العلمي، باعتباره أحد المؤشرات الأساسية لتطور الجامعات. سيتم مناقشة هذا المبحث وفق مطلبين تناول الأول: التعليم الجامعي والعوامل المؤثرة فيه، وتناول الثاني: تمويل التعليم الجامعي.

المطلب الأول: التعليم الجامعي والعوامل المؤثرة فيه

يُعد التعليم الجامعي المحور الأساس للبحث العلمي، الذي يُعد بأنه أحد أبرز الوظائف التي يضطلع التعليم العالي بأدائها إلى جانب وظيفتي التعليم وخدمه المجتمع، فالبحث العلمي عنصراً مهماً وحيوياً في حياتنا كمؤسسات علمية وفكرية وإن سمعة الجامعات ترتبط إلى حد كبير بالأبحاث العلمية، وإن الاهتمام بالبحث وترسيخ ممارساته بالجامعات يؤدي إلى تنمية القدرة على إنتاج المعرفة بدلاً من الاكتفاء بتلقيها كما يؤدي إلى تنمية القدرة على التفكير الابتكاري وهذا أحد الأدوار المهمة للجامعات والتي تؤدي لتحويل الأفكار إلى نتائج ذات فائدة ملموسة. يتفاعل التعليم الجامعي مع بيئة واسعة محيطية تتمثل بمجموعة من العوامل والمتغيرات، والقيم والثقافات وما يمكن أن يكون عليه المجتمع داخلياً وخارجياً^(١). إذ أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في رسم السياسات التعليمية الجامعية تتمثل في الإمكانيات البشرية والمادية التي من خلالها يمكن النهوض بها. ويمكن الحديث عن أبرز العوامل التي تؤثر في التعليم الجامعي فيما يأتي:

١- **العوامل التاريخية والثقافية:** هناك أهمية كبيرة للظروف التاريخية الخاصة بالمجتمع في بناء شخصيته الوطنية، وكذلك أهمية تاريخ التعليم والتربية في حاضر النظام التعليمي والظروف التاريخية التي مر بها المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي والنظم السياسية فتشكل عامل أساسي للحالة التي وصل إليها هذا المجتمع في الوقت الحالي سواء كان في مرحلة التقدم أو التخلف^(٢). كما أن أهمية البيئة الدولية وظاهرة العولمة في المجالات كافة وخصوصاً المجال الثقافي، يجعلها قضية تواجه جميع صناعات السياسة والقادة السياسيين والموظفين في مختلف الأجهزة والمنظمات مهما كان حجمها أو موقعها الجغرافي أو طبيعة عملها، وتعد المحافظة على الثقافة ونقلها لأجيال المجتمع المتعاقبة من أهداف التعليم، وما يرتبط بذلك من المحافظة على الهوية الوطنية. إن ظهور عوامل ثقافية ذات صبغة عالمية، أثرت على صنع السياسات العامة التعليمية، رغم وجود من يؤيد الانفصال عن تلك الثقافات بداعي حماية ثقافة الوطن والمواطنة، أمام من يتقبل تلك المتغيرات ويسعى للاندماج الكامل بها من خلال النظرة للأممية العالمية، ومن يحاول أن يوفق بين الفكرتين، أي المواطنة

والثقافة المحلية والعالمية، بحيث لا تغطي إحداها على الأخرى، كما أن نظم التعليم في عصر العولمة قد اتفقت أدبياً على أن تكون المواطنة المنفتحة والمستتيرة هي السائدة^(٣)، وتبقى رؤية كل مجتمع وموقفه من الثقافات الأخرى هي العامل الحاسم في ذلك، فضلاً عن أن الاختلاف قد يكون حتى في داخل المجتمع نفسه، وفي كل الأحوال يحتاج التعليم الجامعي إلى تمويل متوازن يخدم تاريخ وثقافة المجتمع .

٢- **العوامل السياسية:** تُعد النظم السياسية أحد العوامل الأساسية المؤثرة في صنع السياسة العامة التعليمية وذلك لارتباطها بشكل وثيق بالثقافة السياسية، وبناءً عليها يتم تحديد الأولويات والبدائل. وهذه العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة المالية والتعليمية، بل الأمر يتعدى ذلك إلى نجاحها أو فشلها، انطلاقاً من الفكرة القائلة: أن التعليم هو مشروع سياسي. فالسياسة التعليمية كأى سياسة عامة يتم اشتقاقها من الفكر السياسي القائم والذي يعبر عن الأغراض السياسية التي يؤكد عليها النظام السياسي القائم، ذلك أن النظام التعليمي هو أحد وسائل التنمية السياسية وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي لضمان شرعيته وبقائه^(٤)، وما يتطلب ذلك من انفاق وتمويل. لذلك فإن طبيعة النظام السياسي من بين أهم العوامل المؤثرة في توجيه وصنع السياسات العامة التعليمية ورؤيته للتعليم بكل مستوياته، فعندما يكون الحكم قائماً وفقاً لسلطة الحزب الواحد أو الفرد الدكتاتور، سيكون التعليم الجامعي جزءاً من هذا النظام، يحمل نظريته وتطلعاته وأهدافه أما عندما يكون الحكم ديمقراطياً يعتمد على المشاركة الشعبية للفواعل المجتمعية كافة، تكون السياسات العامة التعليمية أكثر انفتاحاً ومتماشية مع ترسيخ القيم الديمقراطية.

كما ان للظروف السياسية الخارجية تأثير واضح على السياسات التعليمية، فالحروب والكوارث والعلاقات السياسية الخارجية جميعها لها تأثير كبير، وهذا طبعاً يرتبط بقوة التأثير ومداه وعمقه في المجتمع، ومثال ذلك تأثير السياسة التعليمية في اليابان بالسياسات الغربية، إذ تأثر فيها النظام الجامعي بالنظام التعليمي الأمريكي، كذلك الحال بالنسبة للوطن العربي حيث كان للنموذج البريطاني والفرنسي أثر على السياسات التعليمية الجامعية حسب النموذج الذي تقع تحته الدول العربية^(٥).

٣- **العوامل الاقتصادية:** يرى الباحثون في هذا المجال أن توضيح أثر الظروف الاقتصادية على صنع السياسات العامة التعليمية يظهر من زاويتين رئيسيتين هما البناء الاقتصادي والنظرية الاقتصادية^(٦)، وفي الدول النامية يمكن تحديد العلاقة بين صنع السياسة التعليمية

والبناء الاقتصادي في ضوء تحديد أهداف السياسة التعليمية وأولوياتها استناداً الى البناء الاقتصادي الموجود، حيث ان قلة الموارد ومحدوديتها تؤثر على تلبية احتياجات السياسات العامة التعليمية ، وهذا ما يفرض قيوداً على صانعيها، فالنظام الإقتصادي في الدولة هو الذي يوجه السياسة العامة بكل قطاعاتها، ومن ثم فالسياسات العامة في النظام الرأسمالي موجهة لخدمة الملكية الفردية والاستثمار الأجنبي، وغيرها من السياسات التي تترجم مبادئ النظام الاقتصادي السائد في الدولة^(٧). أما من زاوية النظرية الاقتصادية، فتتقسم الدول إلى صنفين دول لا تتدخل في مجال التعليم وهذا ما يظهر في النظام الرأسمالي، ودول تتدخل في المعاملات الاقتصادية وفي التعليم ، وهذا ما يظهر في النظم الاشتراكية أو القريبة منها، وتؤثر في صنع السياسات العامة التعليمية من خلال مساهمتها في الإسراع في إحداث التطور الصناعي والاقتصادي من خلال طرق تنشيط البحث التكنولوجي والعلمي، وإعداد الافراد الذين لديهم القدرة على القيام به، وتنسيق سياسة الإنفاق على التعليم والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ورسم السياسات التي تتعلق باستغلال تخصيصات التعليم في الموازنة إلى أقصى درجة ممكنة من خلال اتباع مجموعة من الطرق العلمية التي تساهم في تقليل تكاليف التعليم وزيادة كفاءته إلى أقصى حد ممكن.

٤-العوامل الاجتماعية: وتشمل تركيبة المجتمع والطبقات وامكانية الصعود الطبقي وتعريف الأدوار الاجتماعية وطبيعة التنظيم الاجتماعي، وتطوير المؤسسات الاجتماعية^(٨)، وهي تشمل أيضاً العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع التي تنعكس على كيفية صياغة ورسم وتنفيذ السياسة العامة^(٩). فالنظام التعليمي بطبيعته يمثل عملية اجتماعية تستمد أهدافها من خلال فلسفة المجتمع ولذلك فهو دائماً ما يتأثر بالأوضاع الاجتماعية السائدة، وبالتالي تشكل العوامل الاجتماعية الأساس في التعليم. فالتعليم يختلف مع اختلاف تصور هذه الفلسفة لمفهوم الفرد وعلاقته بالمجتمع ومنظّماته وأفراده والقوى الاجتماعية التي تؤثر في النظم التعليمية، وتوجه التعليم وتحدد محتواه ومساره ومناهجه من خلال الدين واللغة والتركيب الاجتماعي والسكاني والقيم والنظم الاجتماعية. إن برامج السياسة التعليمية لابد أن تراعي عادات وقيم المجتمع، فالقيم الاجتماعية والدينية والعقائدية والمتغيرات الثقافية والسكانية تحدد في كثير من الأحيان الإطار الذي تتم فيه عملية تخطيط السياسات، فمثلاً لا يستطيع أن يقدم المخطط برنامجاً أمثل من ناحية عقلانية وفنية، إذا كان هذا البرنامج يصطدم بالعقائد الاجتماعية والدينية السائدة في

المجتمع، وبالتالي فإن أنظمة القيم السائدة في أي مجتمع تضع حداً للاختيارات والسياسات التي يمكن قبولها^(١٠). كذلك فإن المشاركة المجتمعية لبلد ما في صنع السياسات العامة التعليمية تلعب دوراً هاماً في انجاح العملية التعليمية برمتها في ذلك البلد. فديمقراطية التعليم وحرية من جهة، والعدالة في تطبيق مفهوم تكافؤ الفرص من الناحية العملية، وعدالة التوزيع تُعد من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، حيث أصبحت تكوّن في مجموعها مطلب وتطلع جماهيري.

٥- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تهتم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بتسخير الأدوات والبرمجيات والأجهزة التي توفرها من أجل تطوير النظام التعليمي، بحيث يتفاعل العنصر البشري مع الأجهزة لحل المشكلات التعليمية، فتطبيق تكنولوجيا التعليم يعتمد على استخدام الوسائط الالكترونية وتبادل المعلومات بين كل من الأساتذ والطلبة والمؤسسات التعليمية، ومن عمليات التدريس المستحدثة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تتطلب تمويلاً كبيراً لتأسيس البنى التحتية، نجد التعليم المتمازج أو التعلم الهجين، التعلم المبرمج، برامج الوسائل المتعددة، برامج الوسائل الفائقة^(١١). فثورة العلم والتكنولوجيا تعد من أهم المتغيرات العالمية التي تؤثر في جميع جوانب الحياة وبشكل خاص النظام التعليمي من خلال إعادة التدريب والتأهيل.

يتضح مما سبق أن عملية صنع السياسات العامة التعليمية تتأثر بالعديد من العوامل التي تتشابك مع بعضها وتؤثر على بعضها البعض، حيث إن العوامل الاقتصادية تتأثر بشكل كبير بالعوامل السياسية، كما تؤثر العوامل الاقتصادية على البنية التحتية المتاحة، وهذه العوامل مجتمعة تؤثر على اتجاهات السياسات العامة التعليمية، فهي غالباً ما تكون نتائج الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي يمر بها المجتمع.

المطلب الثاني: تمويل التعليم الجامعي

يُشير مفهوم تمويل التعليم الجامعي الى توفير الموارد المالية اللازمة لتشغيل وتطوير مؤسسات التعليم العالي، ومن أهم ما يفكر به صانعو السياسات التعليمية عند تخطيط المشاريع والبرامج التعليمية هو عملية تمويل تلك المشاريع والبرامج التعليمية، اذ يلعب تمويل السياسات العامة التعليمية دوراً مهماً، ايجابياً أو سلباً، في مدى قدرة النظام التعليمي على تلبية المتطلبات التعليمية والاجتماعية استناداً إلى الطريقة أو الاسلوب في التمويل أو استناداً لطبيعة النظام التمويلي المعتمد في التعليم إذ يمكن أن يلعب ذلك دوراً ايجابياً في حالة تجاوب طبيعة التمويل وأسلوبه مع متطلبات

الحاجة الاجتماعية للقوى البشرية الضرورية في النظام التعليمي لأداء المهام الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اللازمة للتحويل الاجتماعي والتقدم الحضاري ويظهر هذا التجاوب عندما يلعب التمويل دوراً نشيطاً في تذليل الصعوبات المالية التي تجابه مؤسسات التعليم أو التي تجابه الأفراد المتعلمين، وقد يلعب دوراً معوقاً في حالة عدم مرونة النظام التمويلي أو عدم إمكانية الأسلوب التمويلي المتبع في تذليل تلك الصعوبات المالية وتكمن هذه الأهمية للتمويل في التعليم في علاقته بالنفقات التعليمية ومن ثم التأثير الذي يتركه في الناتج التعليمي من حيث الكم أو من حيث النوع فيؤثر التمويل على النفقات التعليمية من حيث تحكمه بحجم الموارد المالية التي يتم توافرها للتعليم ويؤثر بذلك أيضاً في المخرجات التعليمية حيث أن عدد المتخرجين ونوعية تعليمهم سيعتمدان بدرجة كبيرة على مدى الإمكانات المالية التي يتم توافرها للنظام التعليمي^(١٢). وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم تمويل السياسات العامة التعليمية في الجامعات العراقية الى قسمين أساسيين أولها التمويل الحكومي وثانيهما التمويل الذاتي وكالاتي:

١- التمويل الحكومي

مما لا شك فيه إن مدى سعة دائرة النفقات التعليمية التي تتحملها الدولة تتفاوت من بلد إلى بلد آخر، وتتفاوت من مدة إلى أخرى، غير أن الخاصية المميزة لهذه الصورة من التمويل هي أن الدولة تتحمل النفقات الرئيسية في العملية التعليمية كالنفقات التي تغطي أجور العاملين سواء الهيئة التدريسية أو الإداريين أو العاملين في مجال الخدمات والنفقات المادية الخاصة بجميع المستلزمات الجارية والثابتة^(١٣). ويعد العراق من البلدان الساعية إلى الاهتمام بالقطاع التعليمي عبر سياسات عامة تعليمية منتجة تعمل على تصحيح الاختلالات ووضع العلاجات المناسبة لتحسين مستويات النظام التعليمي والارتقاء به، لدوره المهم في تنمية رأس المال البشري وانعكاسه في التنمية الشاملة، لذلك أصبح التمويل مهم جداً للعملية التعليمية لتحقيق أهدافها من جهة، ولتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، حيث يعتمد نجاح الخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل (الانفاق التعليمي)^(١٤). ويحظى قطاع التعليم الجامعي بجزء مهم من التخصيصات المالية في موازنة الحكومة العراقية. تتحمل الحكومة في هذه الحالة عبر سياساتها المالية في قطاع التعليم نفقات العملية التعليمية برمتها، إذ يتم تمويل النشاطات التعليمية من ميزانية الدولة ولا يتحمل الطلبة أو ذويهم أية نفقة من نفقات التعليم وبذلك لا يدفع الطالب أي كلفة مقابل حصوله على التعليم وتتحمل الدولة من الناحية النظرية استناداً إلى هذه النوع من التمويل جميع النفقات الخاصة بالنشاطات التعليمية سواء كانت نفقات عمل أو نفقات مادية كما قد تتحمل أيضاً ، كل أو جزء، من نفقات

إسكان الطلبة، وقد تقدم لهم أيضاً في بعض الحالات مساعدات أو منح مالية^(١٥). ومن اللافت للانتباه من ناحية التمويل هو التفاوت الواضح بين الامكانيات المالية للجامعات العراقية، سواء في الموازنات التشغيلية أم الاستثمارية، بحيث يبدو الموضوع غامضاً بشأن الكيفية التي تُوزع فيها هذه التخصيصات بين الجامعات والكليات، إذ لم تضع وزارة التعليم العالي ووزارة المالية ووزارة التخطيط معايير عادلة لرصد هذه التخصيصات وتمويل الجامعات والكليات، فضلاً عن أن كثير من الجامعات ما تزال وحدات حسابية واحدة، حتى وإن كان بعضها كبيراً ويتجاوز عدد كلياتها العشرين كلية^(١٦).

كما ان هناك غياباً واضحاً لعملية التناسب بين عدد الطلبة وتمويل الكلية أو الجامعة، أو الربط بين الحاجات الاستثمارية الفعلية والتخصيصات الاستثمارية، لذا تتن بعض الجامعات تحت وطأة شحة الموارد المالية، فيما تفشل أخرى في تحقيق معدل صرفٍ مرتفع، فضلاً عن أن الجامعات لا تستطيع الصرف الا في الحدود المرسوم لها في الموازنة لانها لا تتمتع بالاستقلال المالي، ولا تستطيع التصرف بالإيرادات التي تحصل عليها من نشاطاتها. ومن الواضح اليوم أن التمويل العام للتعليم العالي في العراق يواجه مشكلات في ظل السياسة المالية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة، وشحة الموارد في ظل أسعار النفط الآنية والمتوقعة للسنوات القادمة، فمن المرجح أن تتفاقم مشكلات التمويل العام للتعليم؛ بسبب نقص الموارد المالية المتاحة للحكومة، وزيادة الضغط السكاني، والحاجة التنموية المتنامية للتعليم^(١٧). ان الأنفاق الحكومي على التعليم يُعد إنفاقاً استثمارياً مستقبلياً، والتعليم هو خدمة استهلاكية وإنتاجية في آن واحد، لأنه يخلق المنفعة الاقتصادية الخاصة والعامة وهي بحد ذاتها وصف مفهوم الإنتاج في الأدبيات الاقتصادية، فالتعليم يكسب المتعلمين مهارات إنتاجية تؤثر في عملية الإنتاج كماً ونوعاً، وهو يسهم في تطوير التكنولوجيا والابتكار وهما عوامل أساسية في التطور في مجالات الإدارة والتنظيم والإنتاج^(١٨). وفي المحصلة النهائية فان التمويل الحكومي لسياسات التعليم يُعد صيغة أساسية مهمة يعتمد عليها التعليم العالي في العراق استناداً للقوانين النافذة ومواد الدستور. ومن الواضح اليوم أن التمويل العام للتعليم يواجه مشكلات جدية في ظل السياسة المالية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة، وشحة الموارد في ظل أسعار النفط الآنية والمتوقعة للسنوات القادمة، فمن المرجح أن تتفاقم مشكلات التمويل العام للتعليم بسبب نقص الموارد المالية المتاحة للحكومة، وزيادة الضغط السكاني، والحاجة التنموية المتنامية للتعليم^(١٩). ولا يمكن بقاء حال الجامعات على ما هو عليه الان من تمويل.

٢- التمويل الذاتي

تمول مؤسسات التعليم العالي في العراق تمويلاً من نوع آخر يُضاف الى التمويل الحكومي الا وهو التمويل الذاتي. اذ تقوم تلك المؤسسات بتمويل مشاريعها وبرامجها ذاتياً من خلال واردات متعددة وبنسب مختلفة تدخل في صندوق واحد يُسمى صندوق التعليم العالي. اذ طورت الجامعات، بمرور الزمن في مصادر التمويل الذاتي التي تذهب عوائدها إلى صناديق التعليم العالي الخاصة بالكليات والجامعة، وتدار من مجلس إدارة خاص بكلٍ منها، على وفق التعليمات والقوانين النافذة^(٢٠). وتتكون تلك الإيرادات من نشاطات علمية تقوم بها الجامعات، مثل المكاتب الاستشارية ودراسات الجدوى والبحوث والاعمال التي تقوم بها لحساب مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ويمكن إيجاز أهم مصادر الإيرادات على النحو الآتي^(٢١):

أ- الأجور التي تستوفى من الطلبة الملتحقين بالدراسات المسائية، وتوزع إيراداتها على وفق القانون ١٣٤ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.

ب- التعليم الموازي الذي أصبح مورداً مهماً، وبخاصة من المجموعة الطبية، لارتفاع كلفة التعليم السنوي فيها؛ لقاء قبول الطالب في الدراسة الموازية بمعدل عام اقلّ من الحدود الدنيا للقبول المركزي العام.

ت- الدراسات العليا على النفقة الخاصة، على سبيل التوسع في القبول، بعد أن أُضيفت هذه القناة إلى قنوات القبول في الدراسات العليا، استثناء من بعض شروط القبول.

ث- الأجور المستوفاة من المشتركين في دورات التعليم المستمر؛ ذلك بأن ترفيع الموظف أو التدريسي وترقيته العلمية أو الوظيفية في الجامعة ودوائر الدولة كافة، رهن بالاشتراك في بعض الدورات التدريبية التي يقيمها مركز التعليم المستمر في الجامعة .

ح- عوائد الاستشارات العلمية، من خلال أنشطة المكاتب الاستشارية المتنوعة، كإعداد دراسات الجدوى أو المكاتب الاستشارية الهندسية والطبية وغيرها.

خ- إيرادات مراكز الحاسبات من برامج الاستلال، والدورات التدريبية ودورات التقديم للقبول في الدراسات العليا

ج- إيرادات مراكز (التوفل) والامتحانات الخاصة به، فضلاً عن إيرادات دورات اللغة الإنكليزية.

د- إيرادات العيادات الطبية العائدة إلى كليات الطب وطب الاسنان^(٢٢).

تعمل هذه الإيرادات المتنوعة على تمويل جزء لا يستهان به من برامج ومشاريع التعليم العالي في العراق. وفيما يتعلق بالجامعات الأهلية فإنها مشمولة بما ذكر أعلاه من موارد التمويل الذاتي

ما عدا، لحد هذه اللحظة، الدراسات العليا على النفقة الخاصة. فالجامعات الأهلية تعتمد على مواردها الذاتية من الاجور والرسوم. ولكن إلى أي مدى يمكن توفير مصادر التمويل هذه، في ظل محدودية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص المحلي، ومحدودية هامش الحركة المتاحة للجامعات في الصرف والحصول على الموارد، إذ يصر ديوان الرقابة المالية الاتحادي على عدم امكانية استيفاء رسوم أخرى^(٢٣).

المبحث الثاني: محدثات تمويل التعليم الجامعي بعد عام 2005 ومقترحات تطويره.

ينقيد صاحب القرار التعليمي في إقرار تمويل التعليم الجامعي بجملة من المحددات التي تفرض على التعليم الجامعي في العراق أن يكون بالمستوى الذي عليه الان. ولا يغيب عن المتتبع للشأن التعليمي من حاجته الضرورية للتمويل، ولا يستطيع المسؤول عن الشأن التعليمي الجامعي تجاوز تلك المحددات لان ذلك سوف يُعرضه للمساءلة القانونية. الا أن هناك مجموعة من المقترحات التي من الممكن أن تقدم لصاحب القرار والتي تُعد خطوط ثانوية، وعمليات مساعدة من أجل تحفيز التمويل للتغلب على حالة النقص أو التلكؤ في عملية تمويل التعليم الجامعي. سيتم مناقشة هذا المبحث وفق مطلبين تناول الأول: محدثات تمويل التعليم الجامعي في العراق بعد ٢٠٠٥، في حين تناول الثاني: مقترحات لتطوير تمويل التعليم الجامعي في العراق

المطلب الاول: محدثات تمويل التعليم الجامعي في العراق بعد ٢٠٠٥

هناك مجموعة من العوامل التي أثرت في قدرة الدولة على تمويل هذا القطاع الحيوي، خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق بعد سقوط النظام السابق. فيما يلي أبرز هذه المحددات:

أولاً: المحددات الاقتصادية

هي العوامل التي تؤثر في الأداء الاقتصادي لأي دولة أو نظام اقتصادي وتشمل رأس المال والعمل والموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية. في العراق فان المحددات الاقتصادية لتمويل التعليم الجامعي تتمثل بالاتي:

١- الاعتماد على الربيع النفطي: يشكل النفط أكثر من ٩٠% من إيرادات الدولة، مما يجعل تمويل الجامعات رهينة لتقلبات أسعار النفط. فقد شكّل النفط المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة و(أكثر من ٨٠% من الموازنة العامة). ان تقلب أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على حجم الإنفاق الحكومي على التعليم، بما في ذلك التعليم الجامعي. ففي الأعوام التي انخفضت فيها أسعار النفط

مثل ٢٠٠٨، ٢٠١٤، ٢٠٢٠. أدى ذلك الى تخفيض الحكومة لانفاقها على التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعي بشكل خاص. مما أثر ذلك بشكل كبير على البنية التحتية والبحث العلمي^(٢٤).
٢- ضعف التنويع الاقتصادي: لم ينجح العراق في بناء اقتصاد متنوع، فغياب القطاعات الإنتاجية الداعمة، مثل الصناعة والسياحة، حدّ من الموارد البديلة لتمويل التعليم. كما ان ضعف البيئة الاستثمارية في قطاع التعليم وانعدام الحوافز حال دون مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي، لذلك أثر هذا الموضوع كثيراً في عملية البحث العلمي^(٢٥).

ثانياً: المحددات السياسية والإدارية

هي العوامل المرتبطة بالنظام السياسي، والأحزاب، والتوجهات الأيديولوجية، والاستقرار السياسي، والهيكل الإداري، ومستوى الكفاءة والشفافية، وطرق التخطيط والتنفيذ والمتابعة في مؤسسات التعليم العالي، والتي تؤثر بشكل مباشر في اليات صنع القرار المالي، وكالاتي:

١- فالمحددات السياسية في العراق تتمثل بعدم الاستقرار السياسي والتغيير المستمر للحكومات، والنزاعات والحروب بعد ٢٠٠٥ انعكست على استقرار الموازنات العامة وتوزيعها، وتذبذب في الخطط والسياسات التعليمية، كما ان الأولويات والتفضيلات اختلفت من حكومة لاخرى، وما للتوافقية والمحاصصة^(٢٦) من تأثير سلبي في ذلك ما انعكس سلباً على استمرارية تمويل الجامعات وتطويرها.

٢- المحددات الإدارية في العراق فتتمثل بالبيروقراطية الإدارية التي ما تزال الجامعات العراقية تعتمد عليها الى حد كبير بمركزية، مما يحد من مرونتها في إدارة الموارد المالية، وبؤخر تنفيذ المشاريع والاستفادة من المخصصات. كما ان ضعف التخطيط الاستراتيجي المالي الذي تفتقر له العديد من الجامعات العراقية، وعدم تنويع مصادر التمويل، فعلى الرغم من النصوص الدستورية والقانونية التي تسمح بالاستثمار أو الشراكات مع القطاع الخاص، الا ان غياب اللوائح الفعالة والإرادة الإدارية حال دون تطبيق هذه السياسات^(٢٧). فضلاً عن الفساد الإداري والمالي وضعف الرقابة أدى إلى سوء إدارة الأموال المخصصة للجامعات.

ثالثاً: المحددات القانونية والتشريعية

١- أكد دستور العراق الدائم ٢٠٠٥ في المادة (٣٤) أن التعليم حق لكل عراقي وان الدولة تدعم التعليم العالي والبحث العلمي. كما أكد الدستور في المادة (١١٤/سأ) على أن تكون الصلاحيات مشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم في رسم السياسات التعليمية وتمويلها^(٢٨).

٢- أما بالنسبة للقوانين النازمة والحاكمة لعملية تمويل التعليم العالي، فإن قانون وزارة التعليم العالي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ (وتعديلاته) بقي ساري المفعول بعد عام ٢٠٠٥ مع تعديلات لاحقة، ويعطي الوزارة الصلاحية في تنظيم شؤون الجامعات وتمويلها لذا فإنه لا يواكب التحديات الحديثة التي تواجهها الجامعة، خاصة ما يتعلق بالتمويل الذاتي، مع محدودية الصلاحيات المالية للجامعات، إذ ان الجامعات غير قادرة على استثمار مواردها أو عقد شراكات إنتاجية فعالة^(٢٩).

٣- قانون الموازنة العامة الاتحادية في أي عام يُشكل المصدر الأساس لتمويل التعليم الجامعي عبر تخصيصات مالية سنوية للجامعات. الا ان التمويل يتأثر بحجم الإيرادات العامة للدولة خصوصاً من النفط ما يجعله غير ثابت.

٤- قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ (المعدل) الذي سمح بإنشاء جامعات وكليات أهلية مما فتح المجال أمام مصادر تمويل خاصة خارج ميزانية الدولة^(٣٠)، وقانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لعام ٢٠١٦^(٣١). الا ان غياب تشريع خاص ومحدث بتمويل التعليم العالي ينظم اليات التمويل وتوزيع الموارد بين الجامعات، ويمنع تداخل الصلاحيات بين المركز والاقليم، والاعتماد الكبير على الدولة كممول رئيس، وعدم وضوح معايير التمويل المبني على الأداء أو الجودة، كل ذلك يعد تحديات قانونية وتشريعية لتمويل فعال للتعليم الجامعي.

رابعاً: المحددات الاجتماعية والديموغرافية

١- ارتفاع عدد الطلبة: زيادة الطلبة المقبولين سنوياً بسبب النمو السكاني المتزايد شكل عبئاً إضافياً على التمويل. حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، مما زاد الضغط على مؤسسات التعليم العالي. ان هذه الزيادة السكانية تتطلب مضاعفة الاستثمار التعليمي لضمان استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة^(٣٢).

الهجرة الأكاديمية: هجرة الكفاءات الأكاديمية أثرت على الكلفة النوعية للتعليم.

المطلب الثاني: مقترحات لتطوير تمويل التعليم الجامعي في العراق

تُعد عملية التطوير والاصلاح في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أكثر العمليات تعقيداً على مستوى مؤسسات الدولة. إذ أن مؤسسات هذه الوزارة مترابطة فيما بينها، وإن أي عملية للإصلاح يجب أن تكون شاملة لكل القطاعات. لذا تتطلب عملية التطوير والإصلاح استراتيجية شاملة ومستدامة، وان من أبرز المشاكل التي تُشكل تحدياً حقيقياً لمسيرة البحث العلمي في العراق هي ضعف التمويل والانفاق. فالبحث العلمي شبه مُعطّل نتيجة لضعف التمويل في وزارة قائمة للبحث العلمي. فضلاً عن عدم وجود دعم مالي للبحث العلمي في المؤسسات التابعة للوزارات

الآخري المستفيدة، مما يضطر الباحث للعمل بشكل شخصي مع مراكز البحوث في الوزارات الآخري من أجل التعاون المتبادل الذي يعود بالفائدة على الدولة والمؤسسات ذات الصلة ويصب في صالح البحث العلمي وانهاشه. لذلك فان من المستبعد أن يتطور التعليم العالي والبحث العلمي في العراق مع بقاء الوضع القائم على ما هو عليه. يقترح البحث جملة من المقترحات التي تصب في مجال تطوير تمويل التعليم الجامعي منها:

١-تنويع مصادر التمويل

ان محدودية عملية التمويل للتعليم الجامعي في العراق وتحكم القوانين النازمة لهذه العملية وقدمها، يفرض على صاحب القرار البحث عن مصادر جديدة للتمويل وتنويعها ومن تلك المصادر:

أ-فرض رسوم رمزية متدرجة للدراسات الأولية وفقاً لمستوى دخل الأسرة.

ب-تشجيع التبرعات والهبات من القطاع الخاص والمغربيين.

ج-إنشاء صناديق استثمارية وقفية للجامعات.

٢- تعزيز التمويل الذاتي

أ-السماح للجامعات بإنشاء مراكز بحثية وإنتاجية ذات مردود مالي.

ب-التحول بالجامعات نحو فكرة الجامعة المنتجة.

٣- الشراكة مع القطاع الخاص

أ-توقيع اتفاقيات مع شركات لدعم البرامج الدراسية أو البنى التحتية.

ب-تشجيع الجامعات على تقديم خدمات استشارية وعلمية مقابل أموال أو مساهمات مالية

كشراكة مع القطاع الخاص.

٤- الإصلاح التشريعي والإداري

أ-تحديث قوانين التعليم العالي بما ينسجم مع الاقتصاد الحديث.

ب-منح الجامعات استقلالاً مالياً وإدارياً أكبر.

٥- التحول الرقمي والتقنيات الحديثة

أ-تقليل النفقات عبر التعليم الإلكتروني والموارد الرقمية.

ب-الاستثمار في برامج التعليم عن بُعد.

خاتمة

بعد تحليل بيئة واقع تمويل التعليم الجامعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ اتضح ان هناك جملة من المحددات التي تقف حائلاً دون التوسع في مجال التمويل، والتي لا بد من العمل على تطويرها في خدمة التعليم الجامعي وتطوير مخرجاته. ان تمويل التعليم الجامعي في العراق يتطلب مقاربة شاملة تستند إلى الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الشفافية، وتمكين الجامعات من استثمار قدراتها الذاتية. الإصلاح الحقيقي يجب أن يبدأ بتحديث القوانين وتفعيل دور القطاع الخاص. تم اقتراح مجموعة من الآليات من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في تنويع وتوسيع مصادر التمويل الجامعي التي من شأنها أن تقود الى تحسين مخرجات التعليم الجامعي، وتحسين عملية البحث العلمي وبرامجه جميعها، والتي ستعكس حتماً على عملية التطوير والتحديث التي يحتاجها المجتمع، وتزيد من دور الجامعة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

المصادر

- ١- الامام سالمة: صنع السياسة التعليمية الجامعية- دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، ١٩٩٠-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠١٧.
- ٢- تعليمات صندوق التعليم العالي رقم (١٢٢) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاتها.
- ٣- جون هـ جاكسون وآخرون، نظرية التنظيم: منظور كلي للإدارة. ترجمة خالد زروق، الرياض معهد الإدارة العامة، ١٩٨٨.
- ٤- حسون عبد دبوعون وزينب علي مظلوم: أثر المحددات السياسية للاستقرار السياسي على التنمية البشرية في العراق، جامعة القادسية، مؤتمر كلية الآداب للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٣.
- ٥- دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥: المواد (٣٤)، (١١٤).
- ٦- زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن: الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، ٢٠١٨.
- ٧- سعود هلال الحربي: السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة -التعليم ٢٠٣٠ رؤية مستدامة، الكويت، ٢٠١٩.
- ٨- عبيدات الفارسي: دراسة تحليلية للسياسة التعليمية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة وانعكاس ذلك على دور المشرف التربوي في سلطنة عمان، جامعة الشرقية، الملتقى الاول للاشراف التربوي، ٢٠٢٠.

٩- علي السلمي و د.ل. نهري: سياسات واستراتيجيات الادارة في الدول النامية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٥.

١٠- عمرو هشام محمد: العلاقة بين تمويل التعليم العالي وتطوره في القطاعين الحكومي والخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مج ١٤، ع ٥٩٦، ٢٠١٧.

١١- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

١٢- كامل علاوي كاظم وحسن لطيف كاظم: الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٠.

١٣- لطيفة بن عبد الحفيظ وندي حميدا تتي: مساهمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطوير العملية التعليمية، رسالة ماجستير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ - قلمة، الجزائر، ٢٠٢١.

١٤- مازن علي أحمد الزهيري ومحمد فالح مراد: الانفاق العام على التعليم ودوره في تحسين مؤشرات راس المال البشري التعليمية في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ " دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مج ١٩، ع ٦١٦.

١٥- مالك ثويني: ادارة أنظمة التعليم مسارات التعليم المستقبلية ودور تكنولوجيا المعلومات والتمويل في صياغة التعليم، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربوية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٩.

١٦- مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي في العراق <https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/>.

١٧- محمود قمبر: التعليم وترسيخ قيم المواطنة، جمعية النداء الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٨- منار محمد اسماعيل بغدادى: السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009.

١٩- موفق حديد محمد: الإدارة العامة - هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، ط ١، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٠.

٢٠- وائل قاسم راشد: دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ٢٠١٢، مج ٨، ع ٢٩٦.

٢١- الوقائع العراقية: قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦، ع ٤٤١٦٦، ٢٠١٦/٩/١٩.

٢٢- الوقائع العراقية: قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ ، ع ٣٦٣٤٤ ، ١٩٩٦/٩/٩.

٢٣-ياسر خالد سلامة: اقتصاديات التعليم، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٠.

الهوامش:

(١) علي السلمي و د.ل . نهري: سياسات واستراتيجيات الادارة في الدول النامية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٢١.

(٢) عبد الله بن علي بن محمد الفارسي: دراسة تحليلية للسياسة التعليمية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة وانعكاس ذلك على دور المشرف التربوي في سلطنة عمان ، جامعة الشرقية، الملتقى الاول للاشراف التربوي، عمان، ٢٠٢٠، ص ١٢.

(٣) الامام سالمة : صنع السياسة التعليمية الجامعية : دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، ١٩٩٠-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١١٢.

(٤) محمود قمبر : التعليم وترسيخ قيم المواطنة، جمعية النداء الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

(٥) سعود هلال الحربي: السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة -التعليم ٢٠٣٠ رؤية مستدامة، الكويت، ٢٠١٩ ، ص ٥١.

(٦) منار محمد اسماعيل بغدادي: السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص ٣٣.

(٧) الامام سالمة : مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٨) جون هـ جاكسون وآخرون، نظرية التنظيم: منظور كلي للإدارة. ترجمة خالد زروق، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٩٨٨، ص ١١٤.

(٩) موفق حديد محمد: الإدارة العامة: - هيكل الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، ط ١ ، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠ ، ص ٤٧.

(١٠) لمزيد من التفصيل ينظر: الامام سالمة : مصدر سبق ذكره، ص ١١٣ .

(١١) لمزيد من التفصيل ينظر: لطيفة بن عبد الحفيظ و ندى حميدا تتي: مساهمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطوير العملية التعليمية، رسالة ماجستير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥- قالمة، الجزائر، ٢٠٢١، ص ١٠١،

(١٢) ياسر خالد سلامة: اقتصاديات التعليم، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٠، ص ١٦٧.

(١٣) لمزيد من التفاصيل ينظر: ياسر خالد سلامة: مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

(١٤) مازن علي أحمد الزهيري ومراد فالح مراد: الانفاق العام على التعليم ودوره في تحسين مؤشرات راس المال البشري التعليمية في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ " دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مج ١٩، ع ٦١، ص ٦٩١.

(١٥) ياسر خالد سلامة : مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

- (١٦) كامل علاوي كاظم وحسن لطيف كاظم: الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
- (١٧) كامل علاوي كاظم و حسن لطيف كاظم: مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.
- (١٨) وائل قاسم راشد: دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ٢٠١٢، مج ٨، ع ٢٩، ص ٥.
- (١٩) كامل علاوي كاظم و حسن لطيف كاظم: مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.
- (٢٠) تعليمات صندوق التعليم العالي رقم (١٢٢) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاتها
- (٢١) كامل علاوي كاظم و حسن لطيف كاظم : مصدر سبق ذكره، ص ٨١.
- (٢٢) تعليمات صندوق التعليم العالي ١٢٢ لسنة ١٩٩٩ .
- (٢٣) لمزيد من التفاصيل ينظر: كامل علاوي كاظم و حسن لطيف كاظم: مصدر سبق ذكره ، ص ٨١.
- (٢٤) مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي في العراق/ <https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/>
- . ينظر كذلك التقارير السنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنوات المذكورة.
- (٢٥) زين العابدين محمد عبد الحسين و صادق علي حسن: الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، ٢٠١٨، ص ١٦٨.
- (٢٦) حسون عبد دبعون وزينب علي مظلوم: أثر المحددات السياسية للاستقرار السياسي على التنمية البشرية في العراق، جامعة القادسية، مؤتمر كلية الاداب للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٣، ص ١٢.
- (٢٧) مالك ثويني: ادارة أنظمة التعليم مسارات التعليم المستقبلية ودور تكنولوجيا المعلومات والتمويل في صياغة التعليم، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٩، ص ١٩.
- (٢٨) دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ : المواد (٣٤)، (١١٤).
- (٢٩) قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.
- (٣٠) الوقائع العراقية: قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ ، ع ٣٦٣٤٤ ، ١٩٩٦/٩/٩.
- (٣١) الوقائع العراقية: قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦، ع ٤٤١٦٤، ٢٠١٦/٩/١٩.
- (٣٢) عمرو هشام محمد: العلاقة بين تمويل التعليم العالي وتطوره في القطاعين الحكومي والخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مج ١٤، ع ٥٩٤، ٢٠١٧، ص ١٦٢.